

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣١ لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٧

بشأن ضوابط القيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول لدى الهيئة

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛
وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ؛
وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية ؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير التقييم العقارى ؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ بشأن معايير التقييم المالي للمنشآت ؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن شروط وضوابط قيد شركات الاستشارات المالية والجهات المرخص لهما من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة لدى الهيئة ؛
وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٧ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

إنشاء السجل

ينشأ بالهيئة سجل لقيّد الأشخاص الراغبين في القيام بأعمال التقييم ، يسمى "سجل خبراء إعادة تقييم الأصول" .

ويجب أن يتضمن السجل البيانات الرئيسية لخبراء التقييم الذين يتم قيدهم به ، وذلك على النحو الذي تحدده الهيئة .

ولا يجوز لغير المقيد بالسجل القيام بأي من أعمال التقييم لأغراض إعادة تقييم الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

ويقسم السجل إلى عدة أقسام بحسب الأصول المراد تقييمها على النحو الآتي :

القسم الأول : شركات الاستشارات المالية والجهات المرخص لهما من الهيئة

للقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة .

القسم الثاني : خبراء تقييم الأصول العقارية .

القسم الثالث : خبراء تقييم الآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال .

(المادة الثانية)

شروط قيد الأشخاص الطبيعيين بالسجل

يشترط في راغب القيد من الأشخاص الطبيعيين استيفاء الشروط الآتية :

١- أن يكون مقيداً بجدول خبراء التقييم لدى الهيئة أو أن يكون مرخصاً له كخبير تقييم من الجهة المختصة في الدولة التي اكتسب خبرته فيها بالنسبة لطالبي القيد من الأجانب .

٢- أن يتوافر لديه الكفاءة المهنية وأن يجتاز الاختبارات التي تحددها الهيئة

لهذا الغرض .

٣- أن يتعهد بتقديم وثيقة تأمين ضد الأخطار المهنية طوال مدة القيد ،

وفقاً للشروط التي تضعها الهيئة بما يتلاءم مع حجم ونطاق المسؤوليات المترتبة على أعمال التقييم التي يقوم بها .

٤- ألا يكون قد صدر بشأنه خلال الثلاث سنوات السابقة على تقديم طلب القيد أي أحكام نهائية في جنائية ، أو جنحة في جريمة ماسة بالشرف ، أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القوانين المالية غير المصرفية ، أو قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ، أو قانون غسل الأموال ، أو صدر ضده إحدى التدابير الإدارية عدا التنبيه .

٥- سداد مقابل الخدمات المشار إليه بالمادة السابعة من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

شروط قيد الأشخاص الاعتباريين بالسجل

يشترط في راغب القيد من الأشخاص الاعتباريين استيفاء الشروط الآتية :

- ١- أن يكون مقيدًا بسجل قيد شركات الاستشارات المالية والجهات المرخص لهما من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة أو بجدول خبراء التقييم لدى الهيئة أو بسجل بيوت الخبرة لدى البنك المركزي المصري .
- ٢- أن يتوافر في المسؤولين الرئيسيين الذين تحددهم الهيئة لدى الشخص الاعتباري ممن لهم حق اعتماد تقارير التقييم الصادرة عنهم حسن السمعة والكفاءة المهنية واجتياز الاختبارات التي تحددها الهيئة لهذا الغرض .
- ٣- أن يتعهد بتقديم وثيقة تأمين ضد الأخطار المهنية طوال مدة القيد ، وفقاً للشروط التي تضعها الهيئة وبما يتلاءم مع حجم ونطاق المسؤوليات المترتبة على أعمال التقييم التي يتم القيام بها .
- ٤- سداد مقابل الخدمات المشار إليه بالمادة السابعة من هذا القرار .

(المادة الرابعة)

إجراءات تقديم طلب القيد بالسجل

يقدم طلب القيد بالسجل من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين على النموذج المعد من الهيئة لهذا الغرض مرفقاً به المستندات الدالة على استيفاء الشروط الواردة بالمادتين الثانية أو الثالثة بحسب الأحوال من هذا القرار ، وأي مستندات أخرى ترى الهيئة ضرورة تقديمها .

تشكل لجنة بالهيئة للبت فى طلب القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه مستوفياً المستندات المؤيدة له .

(المادة الخامسة)

المسئولية عن أعمال التقييم

يكون الشخص الطبيعى أو المدير المسئول لدى الشخص الاعتبارى المقيد بالسجل مسئولين عن أعمال التقييم الصادرة عنهما ، ويلتزمان بالتوقيع على تقارير التقييم ودراسات القيمة العادلة الصادرة عنهم ولا يجوز الإنابة فى ذلك ، كما يكونا مسئولين عن التحقق من التزام كافة الأطراف ذوى العلاقة والمجموعات المرتبطة بهم بالمعايير الأساسية للأداء المهني ومعايير التقييم الصادرة عن الهيئة .

(المادة السادسة)

شروط استمرار القيد بالسجل

يشترط لاستمرار قيد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالسجل مراعاة ما يلى :

- ١- الالتزام بتطبيق معايير التقييم الصادرة عن الهيئة .
- ٢- استيفاء الشروط المتطلبية للقيد بالسجل على النحو المنصوص عليه بهذا القرار .
- ٣- الالتزام بتنفيذ التعهدات المنصوص عليها بنموذج طلب القيد أو تجديده .

(المادة السابعة)

مدة ومقابل القيد بالسجل

تكون مدة القيد بالسجل ثلاث سنوات ، وتجدد لمدد أخرى مماثلة شريطة استمرار توافر شروط القيد واستمراره .

ويكون مقابل خدمات فحص ودراسة طلب القيد بالسجل أو تجديده على النحو الآتى :

- ١- عشرة آلاف جنيه مصرى بالنسبة للأشخاص الطبيعيين .
- ٢- عشرون ألف جنيه مصرى بالنسبة للأشخاص الاعتباريين .

(المادة الثامنة)

التدابير الإدارية

لمجلس إدارة الهيئة حال ثبوت مخالفة أيا من التشريعات الحاكمة وعلى الأخص معايير التقييم الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن أو فقد أحد شروط القيد أو استمراره ، اتخاذ واحد أو أكثر من التدابير الآتية :

- ١- توجيه التنبيه بالمخالفات المنسوبة وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لإزالة أسبابها .
 - ٢- الإيقاف المؤقت للقيد بالسجل لمدة لا تجاوز سنة .
 - ٣- شطب القيد من السجل ، مع عدم جواز إعادة القيد إلا بعد مضي مدة لا تقل عن سنة .
- كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة دعوة مجلس إدارة الشخص الاعتباري للانعقاد بحضور أحد ممثلي الهيئة للنظر في أمر المخالفات المنسوبة إليها واتخاذ اللازم نحو إزالتها .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د/ محمد فريد صالح

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣

٢٦١١٨ / ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣/٦/١٠ - ٧٠٩